

في أصول السيطرة الرجعية على المغرب

(١)

من الحماية الى "الاستقلال" : زوال وبقاء الاعيان

الدراسة التي نشر منها هذه المقتطفات صدرت عام ١٩٧٣ كأطروحة في العلوم السياسية بباريس تحت عنوان : "الدور السياسي للنخب المحلية في المغرب المستقل"، ثم ككتاب بعنوان : "الفلاح المغربي"، وهي محاولة متقدمة لتفسير المجتمع المغربي، من خلال متابعة تطور فئة متميزة في هذا المجتمع، هي النخب المحلية أو الاعيان. فانطلاقا من الدور السياسي لهذه الفئة، وبالاكتفاء على دراسة انتخابات ١٩٦٣، حلل الكاتب خصائص مجتمع محجوز، أي مجتمع تسيطر عليه القوى المعادية لاي تحديث في بنياته الاجتماعية والسياسية. وهي خصائص تميزه عن الظواهر المماثلة في بلدان أخرى ولا سيما في ملكيات العالم الثالث الأخرى. فهذه الوضعية المحجوزة طالت زمنيا بشكل يثير الدهشة والاستغراب للوهلة الأولى، هذا في الوقت الذي لم تستطع برامج ونضالات الحركة الوطنية المغربية، رغم جسامه التضحيات القاعدية، تحقيق مكاسب فعلية في مستوى تلك التضحيات وبالنظر لطول المرحلة.

للكشف عن سر هذه الوضعية المتميزة، كان لا بد من التسليح بتحليل تاريخي ملموس لمصالح وتحالفات وأخطاء الاطراف السياسية المكونة للمجتمع

السياسي المغربي، أي القصر بآرائه الاستعماري والاقطاعي من جهة، والحركة الوطنية بتناقضاتها وطبيعة قياداتها من جهة ثانية، مع التركيز على الفترات الأولى التي عرفت "الاستقلال"، وهذا ما انتبه اليه المؤلف، خاصة وأنه كان قد اشتغل هو بنفسه في الدوائر التقنية لوزارة الداخلية بالمغرب أثناء الحماية وبعدها لمدة. فخلال السنوات الأولى من الاستقلال، تمكنت الملكية من قلب نظام تحالفاتها، منتقلة من البورجوازية الحضرية، والفاسية تحديدا، الى اعيان البوادي من أجل ضمان تحكم شبه مطلق في السلطة. فقد كان حزب الاستقلال يراقب البيروقراطية وهي الاداة الوحيدة لتطوير البلاد. وكان هدفه هو استخدامها للحد من السلطات الملكية، مستعملا في نفس الوقت هيبة الملك الدينية والسياسية بغرض السيطرة على البوادي. لكن الاخطاء التي ارتكبها حزب الاستقلال في علاقته بالعالم القروي ساعدت على الدفع بالنخب المحلية المهددة للسير وراء القصر الذي احتفظ بالمصدر القانوني لكل السلط وتمكن بفضل سيطرته على العالم القروي، من التحكم المباشر في الحكومة وفي البيروقراطية التي أفلتت منه في البداية.

انطلاقا من هنا، ستظل الملكية مرتبطة بالاعيان المحليين الذين سيؤثرون على الوضع السياسي بكل ثقل توجهاتهم الرجعية. و"للحفاظ على غلبة النخب المحلية كقاعدة للحكم، كان على الملكية أن تتخلى عن القيام بتغييرات عميقة على المستوى الوطني". وابتداء من عام ١٩٦٠، يقول ريمي لوفو، ستلعب هذه النخب دور "مجموعة الاستقرار" داخل النظام السياسي لفائدة الملكية، "وقد أدت تبعية النظام السياسي المغربي لآراء النخب المحلية الى جمود وخيم العواقب".

هذا باختصار هو جوهر أطروحة الكاتب، أو على الأقل مضمون النصوص التي نقدمها للقارئ في حلقات.

يبقى أن نسجل ملاحظة واحدة، تتعلق بتقييم عجز الملكية والنخب المحلية عن تحديث الهياكل الاجتماعية والسياسية بالمغرب. فبينما يعتبر الكاتب أن هذا العجز يمثل فشلا ذريعا، بإمكاننا أن نتساءل: هل كانت هناك فعلا ارادة لتحقيق دولة عصرية؟ ذلك أن الامر يتعلق باختبار سياسي توجهه بالدرجة الأولى المصالح المتداخلة للاستعمار الجديد من جهة وللطبقات المشدودة الى الماضي من جهة ثانية، في اطار تشكيل طبقي واحد، لا مناص من تسميته بالاقطاعية الرأسمالية التي تحصر التحديث فيما يخدم استمرارها، محافظة في الوقت نفسه على المصادر الرجعية للسلطة، وعلى رأسها استغلال الدين وتشويهه، وممارسة القمع والعنف بأساليبه التقليدية و"الحديثة" على السواء.

للدخول الى فئة الاعيان لا يسمح بتقديم صورة شاملة عن هذه الفئة، اللهم الا صورة نوعية. اننا نجد في المنطلق فئتين متداخلتين مختلطتين: رجال الادارة والمنتخبون المحليون، وهم في نفس الوقت أصحاب اراضي أو تجار. وتضم هذه المجموعة حوالي عشرين ألف شخص بدونهم لا يمكن انجاز أى شيء خارج المجالات المحدودة التي تتحكم فيها البيروقراطية المغربية بشكل مباشر؛ على أن جل الحاكمين في الرباط أو رجال الاعمال في الدار البيضاء لن يشعروا بأنهم يقومون بوظائف يمكن مقارنتها بوظائف هؤلاء الاعيان.

هذه النخب المحلية لعبت سواء قبل استقلال المغرب أو بعده دورا هاما في قبول النظام أو رفضه. فقد كان على الادارة أن تستعمل الاعيان في غياب ممثلين مأجورين لها في كل مكان. والحالة أن العلاقات السياسية متداخلة على هذا المستوى، فروابط القرابة والعلاقات الاقتصادية والانتماء الى الزوايا أو الجمعيات - وبكلمة واحدة مجموع الصلات والخدمات المقدمة في الحياة اليومية - تشكل نسيج العلاقات بين الافراد والجماعات. وصاحب النفوذ هو من يعرف كيف يكسب أوسع الدعم والتأييد ويترجمه عندما يحين الوقت الى تصرفات سياسية، سواء كانت تصويتات أو رفضا للضرائب أو خضوعا للسلطة القائمة. وفي المقابل، يفاوض أعضاء النخبة المحلية تأييدهم للمستوى الاعلى منهم للزيادة في مواردهم وتوسيع نفوذهم والفوز على منافسيهم.

لكن لعبة التوازن الدقيق هذه يمكن أن تنهار في المناسبات الكبرى بمواقف موحدة عند الناس، عندما سيتعلق الامر مثلا بنفي محمد الخامس، أو بردود فعل البوادي على اثر اغتيال القياد الذين جاؤوا للقصر يقدمون الطاعة عام ١٩٥٦، أو بحملة الحسن الثاني الشخصية لصالح دستور ١٩٦٢، أو بتأثير الحرب مع الجزائر عام ١٩٦٣، أو كذلك بحرب الستة أيام عام ١٩٦٧. في كل هذه المناسبات - المتفاوتة الاهمية في تاريخ المغرب الحديث - تغيب روابط الولاء الشخصي مؤقتا ليحل محلها نوع من التعبئة أو من الترقب الجماعي الذي قد تكون له آثار كبيرة على النظام السياسي، ولكن حدته تزول تدريجيا مع مرور الانفعال. هذه القوة الجماعية هي التي عملت على اسقاط الحماية وتدعيم السلطة الملكية بعد الاستقلال، وقد تعمل على تحطيمها. لقد كان محمد الخامس والحسن الثاني على وعي بسلطتهما التعبوية وبمخاطر استعمال تلك السلطة في آن واحد. لذلك فضلا اعادة تشكيل اطار للحياة السياسية يسمح للسلطة المركزية بالارتباط مجددا بشبكات النفوذ والمصالح المحلية التي كانت الحماية قد سيطرت عليها واستعملتها لصالحها.

لماذا دراسة النخب المحلية

منذ عشر سنوات ودراسة النخب السياسية تستقطب بشكل كبير انتباه المؤرخين المهتمين بالعالم الثالث. لقد خيبت الدراسات المتعلقة بالمؤسسات أو الاحزاب الامال في تفسير هذه المجتمعات السياسية. فتم الميول الى بذل مجهود التحليل يقوم على طرح سوسيولوجي أكثر للظواهر السياسية ويستفيد من التحاليل الموجودة حول الطبقة الحاكمة. لكن الدراسات التي سارت في هذا الطريق وجهت اهتمامها بشكل رئيسي للنخبة السياسية الوطنية، دون أن تولي انتباها كافيا للوسطاء الذين يضمنون استمرار القيم السياسية ويسمحون بالحفاظ على نظام اجتماعي معين وينشرون التغيير الاجتماعي والسياسي أو يمنعون، وفي النهاية يحققون الجمع بين مشروعية النظام وسلطته. ان كل مراقب لمجتمعات المغرب العربي يستشعر وزن هذه الاقليات ذات النفوذ في تكوين المواقف الجماعية، غير أنه يبقى من الصعب تعريف هذه الاقليات. فمن جهة، تعرض مصطلح "الاعيان"، وهو المناسب لوصف هذه النخب المحلية، للتحويل بفعل استخدام المستعمرين له، الى درجة أنه أصبح يعني ضمنا المتعاملين مع الاستعمار. ومن جهة أخرى، لم يعد الواقع الاجتماعي في المغرب المستقل مطابقا تماما لواقع الحماية، فالنشاطات مالت نحو التنوع والنخب نحو التخصص. ويبقى المجال السياسي مفتاح قطاعات النجاح الاجتماعي الاخرى، مع العلم أن مشاركة مختلف المساهمين في هذا المجال لا تتخذ شكلا واحدا. كما أن اتساع جمهور المرشحين في لحظة ما أو بصفة ما

غير أن هذا التطور لم يكن هو الطريق الوحيد الذي كان يمكن للمغرب أن يسلكه غداة الاستقلال. فقد كان بمقدور البيروقراطية مقطوعة عن المصالح المحلية أن تفرض أسلوبا سياسيا آخر. وكذلك الأمر بالنسبة لخلایا حزب واحد. ومن المحتمل أن توجهات ما بعد الاستقلال قد مثلت خلال ١٥ سنة امتدادا لتطور كانت معالمه قد برزت في نهاية الحماية، وأخرت لهذا السبب ارساء هياكل جديدة. لكن الضغط الديموغرافي والتعليم وتوسيع البيروقراطية ستنسف شبكات الولا والروابط الشخصية التي تشكل نسيج الكيان السياسي المغربي.

على أن المشكل لم ينحل مع ذلك. لقد ظنت الملكية في وقت من الاوقات أنه سيكون بإمكانها أن تأخذ على عاتقها تحديث البلاد عن طريق تقوية دعائمها التقليدية في البداية. لكن اذا كان بإمكان الملكية، في أقصى الحالات، أن تحيط نفسها بسياسيين اصلاحيين يؤخذون بشكل فردي من وسط الاحزاب ومن المهن الحرة أو من الادارة، فهي لا يمكن أن تترك لهم المجال لتحقيق برامجهم، سواء في ميدان التعليم أو الهياكل الزراعية أو التصنيع... ذلك أن كل مجهود جدى في هذا الاتجاه سيجعل الملكية تفقد تأييد النخب المحلية.

الاعيان والحماية

ان التحكم في العالم القروي هو أحد المجالات التي كانت الحماية - في منطق نظامها - تفتخر بأنها نجحت فيه بوسائل محدودة جدا. فالسياسة "الاهلية" كانت تشكل مرتكزا لمجموعة من الممارسات التي بينت عن فعاليتها عند تهدة البلاد. فبدلا من القيام بعمليات عسكرية مكلفة، سعت الحماية الى اضعاف المعارضة عن طريق معرفة شبه سوسيولوجية للقبائل وبعزل الجبهة المعادية واستعمال خصومها التقليديين ضدها. لقد كان ينبغي اللجوء الى التدخلات العسكرية أقل ما يمكن، ولم تكن تلك التدخلات أبدا ترمي الى التحطيم الكامل للخصم، بل الى احتوائه. فيشكل عام، كان قائدوا الحرب الذين ينصبهم السكان لمقاومة التدخل الفرنسي، من قيادوا مغار ينتهون الى التعامل مع الفرنسيين، بعد بعض الاشتباكات التي تعطي فكرة عن ميزان القوى. وكان من بين شروط استسلامهم ابقاءهم على رأس القبيلة باسم السلطان الذي كان الفرنسيون يتحركون تحت غطاءه.

وهكذا تم تأمين استمرار النخب المحلية القديمة في مغرب الحماية. ولعل أشهر مثال على ذلك، هو موحا أوحمو، قائد زايان، الذي انضم أبناؤه الى

الفرنسيين، بينما استمر أبوهم يقاتل في الجبال، وتم تثبيتهم على رأس القبيلة. لقد بقيت النخب، التي أفرزها العالم القبلي لمكافحة التدخل الفرنسي، في السلطة بفضل التهدة. ولقي كل طرف مصلحته في هذه الوضعية؛ فالفرنسيون كانوا يسندون منصب القائد لاحد الاعيان من ذوى النفوذ والقوة في الوسط القبلي، والسكان كانوا يفضلون تقديم طاعتهم لقائد عينوه للدفاع عن وجودهم وحريتهم، على أن تفرض عليهم أحد صنائع المحتل الاجنبي.

وكان القياد يحصلون مقابل خضوعهم على "سلطة شبه تقديرية على اشخاص وممتلكات رعاياهم". وسوف يستغل هؤلاء الاعيان، طوال فترة الحماية، السلطة التي يؤمنها لهم التنصيب الاجنبي، من أجل توطيد القاعدة العقارية لسلطتهم والتحول تدريجيا من قادة حرب الى ملاكين اقطاعيين. وكانت الادارة الفرنسية تقدم لهم مساعدة جهازها القضائي، فضلا عن استعمال القوة اذا اقتضى الحال. وسمحت لهم مسطرة التسجيل العقاري بامتلاك أراضي واسعة الى هذا الحد أو ذاك، كانت الجماعة قد تركت لهم حق استعمالها بصفتهم رؤساء مؤقتين وقابلين للعزل. واذا كان السلطان أو القبائل، في المغرب القديم، قد عملوا بصفة دورية على تهديد ثروات الاشخاص الذين تمكنوا بفضل سلطتهم من مراكمة بعض الخيرات، فان الوجود الفرنسي قد أوقف هذه العملية، وربط بذلك مصير الاعيان القرويين بمصيره.

وكان هذا النظام يمتد الى مستوى الشيوخ والمقدمين الذين يمثلون سلطة القياد عند أفخاد القبائل والدواوير. صحيح أن تشكيل اقطاعات كان أقل أهمية لديهم، ولكن روابطهم مع السلطة كانت تسمح لهم رسميا بأخذ "اجرمم" من السكان. وقد وصف جوليان كولو نظام النخب المحلية في عهد الحماية، في كتابه "الفلاحون المغاربة" بهذا الشكل:

"في عهد الحماية حيث كانت الامور تبدو وكأن القائد المحلي ينصب رسميا من طرف الدولة، مع كل الجهاز التنظيمي الذي يقتضيه ذلك، دقت ساعة انتهاء الجماعات. فالقائد لم تعد أمامه قوة مقابلة. وهكذا، ففي مغرب السهول التي تضررت فيه القبائل أكثر من المناطق الاخرى، لم يكن هناك فلاح واحد تسأله عن القياد والشيوخ والمقدمين الا وأجابك أولا بأنهم "يأكلون" مروءوسهم الى هذا الحد أو ذاك. لا شك أن البعض كان يببالغ عند ما يذكر أناسا ذوى نزاهة مثالية. والان ونحن ننظر للأشياء ببعده زمني، علينا أن نقر بأن مجموع المزايا كانت تفوق بكثير مجموع المساوىء في النظام الذي كان ينص على اختيار ممثل

الدولة من بين مرشحي الجماعة. والمزايا كانت تأتي من كون "الروءاء" يعيشون في اندماج مع القبائل، ويعرفون بذلك مشاكلهم. ثم انهم كانوا بالضرورة مجبرين على الحد من اطماعهم حتى لا يتركوا القبائل منزوفة، والا فسيكسرون الغصن الذي يجلسون عليه".

هذا النظام كان يسمح للإدارة الفرنسية بأن تحكم البلاد بإمكانات قليلة. وهكذا استطاعت الحماية حل التناقض بين ضرورة التوفر على إدارة واسعة الانتشار للتحكم في بلاد صعبة وممتدة الأطراف، واستحالة تمويل أجور إدارة سياسية موجودة في كل مكان. وقد سبق لحكم السلطنة "المصلحين" أن واجهوا هذا التناقض عند محاولاتهم التحديثية في نهاية القرن التاسع عشر، وتم حله بترك ممثلي المخزن يقطعون الأموال من السكان. وقد اكتفت الحماية بتبني وعقلنة هذه الممارسة القديمة التي لم تكن تضع توازن النظام الاستعماري في خطر.

كما كانت لهذه الوضعية مزايا أخرى؛ فالقوة الاستعمارية كانت توهم بأنها تحترم مخلفات النظام القديم، أي أساليب الحكم التي ما كان لها أن تقبلها في منطق تنظيمها الخاص، ولكن كانت تقدر فعاليتها سرا. وبهذا، كانت تبرر تدخلها بضرورة الحد من تجاوزات النخب المحلية المغربية. وكانت الإدارة الفرنسية تخلق بالتبعية منافسة بين نظام الاعيان المحليين الذي تتحكم فيه وسلطة الملك الذي كان يستفيد، في الصف الثاني، من نظام الاخلال بالأمانة هذا.

وهكذا عاشت إدارة الحماية على وهم المراقبة التي يمارسها الوكلاء الفرنسيون - مدنيين وعسكريين - على رجال الإدارة المغربية. فالواقع أن القيادة كانوا يقومون في آن واحد بتمثيل السكان وتنفيذ قرارات السلطات الفرنسية. وكانوا يمارسون سلطتهم بمشاركة الجماعات، أي مجالس الاعيان الصغار الذين يتدخلون في اطار مقنن أو غير مقنن (جمع الترتيب، توزيعات وأداءات مختلفة) على حد سواء.

وكان هذا النظام يتوافق مع نوع معين من "تسيير الرعية"، طالما أن القيادة يحافظون عند مرؤوسيتهم على نفوذ صادر عن وضعيتهم القديمة وعن سلطة وسطهم العائلي، وكذلك عن ممارسة عنيفة لسلطتهم القضائية.

محاولات الإصلاح الاستعمارية

وإذا كان هذا النظام يحتوي على مزايا متعددة كما ذكرنا، فإنه لم يكن بإمكانه أن يستمر إلى ما لا نهاية على الشكل الذي اتخذته في السنوات الأولى من

الحماية؛ فتشكيل أملاك اقطاعية من طرف الاعيان المحليين قد خلق أسباب التوتر في الوسط القروي، ففي البداية، عند ما كانت الأراضي كثيرة، لم تكن القبائل تتضرر من الاستيلاء على بعضها من طرف الاعيان الذين كانوا يبقون على أراضي الزراعة أو الرعي بما يكفي لباقي الجماعة. لكن مع تزايد السكان، صار الوعي الجماعي بالاستيلاء على الأراضي أكثر حدة. ومما زاد من قوة رد الفعل، أن الاستعمار استأثر في نفس الوقت بأزيد من مليون هكتار من أجود الأراضي، وأن البيروقراطية الحماية تمضي بنشاط، في وضع مئات آلاف الهكتارات من أراضي الاملاك العامة والجيش والأراضي الغابوية، تحت مراقبتها المباشرة. والحالة أن القبائل لم تكن إلى ذلك الحين قد بلغها ضرر من القانون المرن الذي كان منصبا على استعمال الأراضي أكثر منه على امتلاكها. وساهم كل من الضغط السكاني وتقلص المساحات المتوفرة في المزيد من ائثال كاهل العالم القروي بتمويل نظام إدارة الاعيان المحليين. وكانت الضريبة الفلاحية، أو الترتيب، وهي دعامة اقتطاع القيادة وتوابعهم، تضغط على الفلاحين المغاربة أكثر من الفلاحين الأوروبيين، في الوقت الذي لم يكن الانتاج يزيد في الوسط التقليدي، إذ لم تكن الأربعة ملايين هكتار التي يزرعها المغاربة تنتج، حسب السنوات، إلا نصف أو ثلث المردودية التي يحصل عليها المعمرين. وهكذا كانت الأمور تتجه نحو انهيار نظام الإدارة المحلية ونظام الانتاج التقليدي على حد سواء.

ولقد كان بعض السوسيولوجيين المطلعين والمقربين من مركز قرار الاستعمار، مثل روبير مونتاني، على وعي بالمخاطر المحدقة، كخطر اكتساح المدن الساحلية من طرف المهاجرين من البوادي والذين يستحيل ادماجهم إذا ما تفسخ العالم القروي التقليدي بسرعة. وكانت الحماية تخشى النتائج السياسية لهذه الهجرة على الوسط الحضري أكثر من تلك التي كان يمكن أن تعاني منها البوادي. وغداة الحرب العالمية الثانية، تم رسم سياسة جديدة عرفت بعض التطبيق. وكانت ترمي من جهة إلى تحديث نظام الإدارة القديم القائم على الاعيان المحليين، وذلك عن طريق موازنته بمجالس منتخبة؛ ومن جهة أخرى إلى تحويل العالم القروي التقليدي للدفع به إلى الانخراط في دورة الانتاج. وهذه الإصلاحات التي كانت تقتضي مراجعة مجموع العلاقات القائمة منذ بداية الحماية بين البيروقراطية الفرنسية والنخب المحلية المغربية والاستعمار، لم تتحقق. لكن المشكل سي طرح نفسه من جديد بطريقة ماثلة غداة الاستقلال. ومن هنا، فإن فشل محاولات الإصلاح في نهاية الحماية يسمح لنا بتحديد أفضل لمعطيات مشكلة النخب المحلية.

الى حد كبير تنفيذ المراقبة. أما اليوم ، فان مثل هذه العلاقات لم تعد موجودة".

وأمام القياد القدامى ، الذين يطلب دعمهم السياسي ضد الوطنيين والقصر ، لم يعد للضباط الشبان نفس الوزن الذى كان عند أسلافهم . فضعفت المراقبة وكثر الاغتصاب والابتزاز ، وكان بإمكان القياد أن ينقلبوا ضد القصر اذا ما أريدت معاقبتهم .

"وفضلا عن ذلك ، كان تنفيذ مراقبة صارمة يتطلب على المستوى الاعلى أن يبقى ملك البلاد على وفاق تام مع القائم العام ولا يسلك سياسة شخصية قد تقوده حتما الى الدخول أجلا أو عاجلا في صراع ضد هذا الاخير . والحالة أن هذا الانسجام الضرورى الذى كان يتطلب اخضاع القصر للإقامة العامة قد تكسر . فأصبح لزاما على اعياننا (أو أبناءهم) الذين يتجاذبهم المعسكران أن يتخذوا موقفا . ولا شك أنهم لا يرضخون لذلك عن طيب خاطر ، ولكن وفاءهم لم يعد من الان فصاعدا رهينا الا بقوتنا".

وأخيرا ، فان نظام الاعيان ، حسب أصحاب هذا التقرير ، نظام لاشعبي بصفة خاصة في الاطلس المتوسط حيث بحثت الحماية عن دعائمها التقليدية . وهذه المنطقة لا تحتل الخضوع للسلطان ولسياسة الاعيان "العتيقة البالية" وبيروقراطية الادارات التقنية الفرنسية . ونتيجة هذا التضايق ستكون هي الدخول المتزايد للدعاية الوطنية الى الوسط البربرى .

ان تقييم عوامل التغيير ليس دقيقا جدا ، ولكن من المفيد أن نشير الى أن مسؤولي الحماية بدأوا يعيدون النظر في الاليات السياسية التي سبق لهم قبل مدة قليلة أن حركوها لصالحهم بنجاح ، على أن تأليب الاعيان ضد السلطان لم يكن يبدو لهم مربحا على المدى البعيد . فسياسة الديمقراطية هي وحدها التي تظهر لهم صالحة للطعن في الملك ، باسم مبادئ مقبولة في آن واحد من طرف الجيل المغربى الصاعد ومن طرف الراى العام الفرنسى والراى العام الدولى الذى ينبغى الظهور أمامه بمظهر مقبول . كما تتميز هذه السياسة بالتحضير لمشاركة الفرنسيين في أجهزة تسيير الحماية ، طبقا لمبدأ السيادة المشتركة . فالخيارات السياسية تقوم على هذه الاسس :

"ازاء العداء العلن للقصر ، وباعتبار أنه لم يعد بإمكاننا الاعتماد على سياسة "الاعيان" التي أصبحت عتيقة ، فاننا مضطرون لاجاد دعائم جديدة . والظاهر أنه لم يبق هناك الا حل واحد هو اللجوء

وهكذا لم تنجح الحماية ، حتى خروجها ، في حل مشكلة تنظيم مجالس منتخبة وتقريرية ، متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية . صحيح أن ظهائر ١٩٥١ ، وسعت صلاحيات الجماعات الادارية ، ولكن ذلك كان بهدف عدم الخلط بين هذه المجالس وهيئات الاعلان الاستشارية مثل جماعات القبائل والشركات التعاونية الاهلية . وقد سهرت الادارة على حفظ سلطة القياد بتكوين هيئات محدودة على مستوى أفخاذ القبائل وغير متوفرة في الغالب على موارد خاصة بها . وتم الاعتماد على المراقبين المدنيين لرعاية هذه الهيئات ، وكلف الشيخ ، مأمور القائد ، برئاسة وتنشيط الجماعة . غير أن القياد في الحقيقة ، وخاصة الاقوياء منهم ، سيعطلون تطبيق الاصلاح ، خوفا من أن يطعن في سلطتهم . في نفس الوقت ، شعرت الحماية بالحاجة الى اشراك ممثلي السكان في عمليات استثمار وتجهيز البوادي ، التي أجريت لاحتواء أخطار النمو السكاني . ومع ذلك ، فان دراسة أعدتها مجموعة من ضباط الشؤون الاهلية والعسكرية ، وقت استبدال الجنرال جوان بالجنرال غيوم ، تبين قلق دوائر الحماية ازاء ما اعتبرته نزعة محافظة عند الحماية . ويتساءل أصحاب الدراسة عن مستقبل الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية بخصوص المغرب قائلين :

"ان المستعمرات والقوة شيان متلازمان . وفرنسا لن تحافظ على مستعمراتها الا بقدر ما ستجد اما في نفسها او لدى الاخرين تكملة القوة التي تفتقر اليها حاليا . انها ستجد هذه التكملة في نفسها بتقليص مسؤلياتها الخارجية الى مستوى قوتها ، وستجدها في الخارج بربط مصيرها بمصير قوة أخرى : القوة الروسية أو الامريكية أو الاوروبية".

ان أصحاب هذا التقرير يفترضون أن الخيارات الفرنسية تمت مراعاة لحل أوروبى ، ويضعون مستقبل الحماية في هذا الافق ، منشغلين في نفس الوقت بتطورات الجماهير المغربية وبتحرر الابوية الفرنسية على تحولات المجتمع المغربى . والحالة أن الجميع يعرف أن العلاقات بين الإقامة العامة والقصر لم تعد كما كانت في عهد ليوطي ، ولكن كثيرا ما يتم الاحتفاظ بتصور مثالي للعلاقات بين الاعيان والادارة الفرنسية . وينتقد التقرير سياسة الحماية في هذه النقطة انتقادا شديدا ، بينما لم تكن قد مرت الا بضعة أشهر على تعبئة الاعيان في محاولة كانت ستؤدى الى خلع محمد الخامس .

"في البداية كان اختيار القياد والشيخ يتم بشكل جيد ، بالاضافة الى أن العلاقات الشخصية القائمة على مبادئ الثقة والنفوذ والتي تربطهم بأموالهم ، وهم أنفسهم من مديرى التهدة ، كانت تسهل

الى الجماهير، ما دما تتوفر على تأطير فرنسي واسع الى حد لا نخشى معه أن نتجاوزنا الامور".

والفكرة التوجيهية لاصحاب هذا التقرير المذكور هي: قيادة تطور مراقب لتفادي قيام ثورة ولتجاوز البورجوازية الحضرية والقصر بالتحالف مع الجماهير القروية وبتحويل نظام الاعيان. وستبنى الملكية في الستينات الخطوط العريضة لهذه السياسة من أجل ايجاد قوة مقابلة لنظام الاحزاب، وسيزيل تحقيقها من طرف سلطة سياسية مغربية عديدة من الحواجز التي منعت اصلاحات الحماية من بلوغ أهدافها السياسية. لكن طبيعة المشروع لم تتغير، بل اننا نجد في الحالتين الفكرة التي تنص على ضرورة اجراء اصلاح اداري أولا، ثم تأكيد أولوية السياسة على المصالح التقنية وتمكين الدوائر السياسية من الحيوية والقوة لكي تقود التطور وتتحكم في اتجاهه.

"ففي البداية، يجب الانطلاق من القاعدة بانشاء "جماعات" فعلية تضم السكان المغاربة وتسير بنفسها مصالحها بواسطة هيئات منتخبة وتحقيق هذه العملية فورا ممكن، فالاستعداد لها موجود في كثير من المناطق حيث قامت بعض التجارب بنجاح منذ أربع سنوات في نواحي مختلفة من البلاد. وقد وفر لنا ظهير ٦ يوليوز ١٩٥١ الخاص باصلاح الجماعات، الاطار القانوني الذي كنا بحاجة اليه. وفي هذا النص ما يكفي من المرونة لبلوغ الهدف المطلوب في اطار احترام كل الخصوصيات والتكيف مع الظروف السياسية اللامتناهية التنوع".

وما دام الاطار القانوني موجودا، فيجب اعطاء الارادة السياسية لمسؤولي الحماية حتى يقوموا بتعميقه، بالرغم من تحفظ القياد والادارة الفرنسية.

"ان اقامة الجماعات المغربية ينبغي ان تكون بالنسبة لنا، بفضل الثقة التي ستخلقها اراءنا، وسيلة دفاعية ذات قيمة لا مثيل لها وفعالية تفوق القمع الذي لا يمكن لنا ممارسته في كل مكان ولمدة طويلة بدون أخطار كبيرة. والاضطرابات التي عمت الاطلس المتوسط تفيدنا بمعلومات ثمينة في هذا الصدد. ونضيف أن تطوير الحياة العمومية هذا سيساعد بشكل كبير على تموين نخب قروية قادرة على المشاركة بنشاط في تسيير الشؤون المغربية وقادرة أيضا على تزويدنا بالدعامات القوية التي نفتقر اليها حاليا. كما أن نفوذ هذه النخب يمكن أن يواجه بنجاح نفوذ الاقليات الحضرية المتطورة التي تعطي لنفسها دون الآخرين، في مغرب تتكون أغلبته من الفلاحين، حق تمثيل الاتجاهات السياسية في البلاد. فبمجرد أن تغطي شبكة الجماعات مجموع المغرب القروي، سيكون علينا

أن نخلق بسرعة مجالس اقليمية أو جهوية، للوصول في المرحلة الاخيرة الى برلمان مغربي. وستدرس تشكيلة وسلطات هذا الاخير، باعطاء اعتبار كبير لضرورة اللامركزية. وسيضم الى جانب ممثلي البوادي، ممثلي الجماهير الحضرية وممثلي السكان الفرنسيين".

واذن فالامر لا يتعلق بمجرد تكييف نظام الادارة المحلية، ولكن بصياغة جديدة للنظام السياسي. وقد كان على انجاز هذا التحول أن يضمن للحماية فائدة مزدوجة: اقرار تمثيلية فرنسية داخل النظام السياسي المغربي وتقليص سلطة الملك التخلص منه بطرق ديمقراطية.

ستشرع الحماية اذن في استبدال القياد والشيخوخ تدريجيا بروءساء منتخبين. وبهذا استبعد قصدا اللجوء الى ادارة مغربية حديثة، نظرا لغياب أطر مكونة على حد قول الحماية. والواقع أن هذه الاخيرة كانت تخشى تكوين ادارة مغربية تتجاوز مستوى الشؤون المحلية، كما تخشى على حد سواء تشكيل حكومة مغربية تمارس في اطار معاهدة فاس. فتوحيد البلاد ومركزتها على يد الادارة الفرنسية قد يتحولان الى أسلحة سياسية خطيرة بين أيدي هذه الادارة أو تلك الحكومة. ويلح أصحاب هذا التقرير المذكور على ضرورة تحويل الادارة الفرنسية تحويلا عميقا حتى تكون قادرة على انجاز ومتابعة هذه الادارة الموروثة عن المكاتب العربية. فباسم من أو باسم ما ذا سيستمر رجال الادارة الفرنسيون في مراقبة المنتخبين المغاربة؟ ان مصدر سلطتهم، على غرار سلطة القياد، هي الملك الذي يريدون الحد من صلاحياته.

الا أن الوقت لم يكن كافيا لكي تحضر الحماية هذا التحول في العالم القروي بشكل عميق. فعند ما ستنشب نزاعات جديدة، ستستند الحماية في الواقع على نظام القياد القديم. ان فشل الحماية سيؤدي بها الى الافلاس وسيقود، كما سنرى، الى اقامة شبكة من المنتخبين ورجال الادارة تحت اشراف الحكومة المغربية. وهكذا، فبعد مرور أقل من خمس سنوات على التقرير المذكور، ستتحقق الفرضية التي استبعدتها أصحابه.

وعلى أن نسجل في الاخير أن هذا المشروع كان يشتمل على باب حضري يعادل فيه التحالف مع البروليتاريا الصناعية ضد البورجوازية دور الجماعات في السياسة القروية. ويوصي هذا الباب بنهج سياسة سكنية وبتحقيق الفوائد الاجتماعية ورفع الاجور وتكوين نقابات تحت الوصاية لجلب عطف الطبقة العاملة، وهذا ما سيتم بعد الاستقلال.

كانت هذه هي الخطوط العريضة للافكار التي كان يرغب في تطبيقها بعض

رجال الحماية من ذوي النفوذ. وقد جاءت هذه الافكار متأخرة، فلم تستطع أن توحى إلا ببعض الإجراءات التفصيلية. لكنه من المثير أن نرى كيف سلكت الملكية بعد الاستقلال طرقا مشابهاة لطرق رجال الحماية المذكورين، وذلك دون أن تطرح أبدا مشروعها بنفس الوضوح ولا أن تستوحيه مباشرة من مشروع الحماية.

الاعيان المحليون في المرحلة الانتقالية

لقد أثبتت السياسة المتبعة من طرف المغرب المستقل أن تصور الحماية لنظام جديد لم يكن كله خياليا. ومع ذلك فإن ادارة الحماية، بهاجس الحذر، لم تندفع في انجاز اصلاح كانت تنظر اليه بنظرة الشك. لقد وافق السلطان عام ١٩٥١ بسهولة كبيرة على الظهير الخاص باصلاح الجماعات في الوقت الذي رفض النصوص الاخرى التي قدمت اليه. صحيح أن الحماية كانت تخشى اغصاب القياد بالاسراع في اقامة المجالس، ولكنها كانت ترتاب أيضا من أن يستعمل حزب الاستقلال هذه المؤسسات كمجالس حكومية صغيرة. لذلك لم تقبل الادارة في أقصى الحالات إلا بادخال بعض الاصلاحات الجزئية والتدريبية، بينما كان اجراء تحول شامل هو وحده الكفيل باحداث بعض الاثر على النظام السياسي.

في نهاية الحماية، تمت اقامة ٩٨١ دائرة صغيرة في منطقة الجنوب. لكن يجب القول أن تنظيم مجالس خاضعة للحماية لم يحقق كل الامل، فقد اشتكت قيادة الداخلية عام ١٩٥٦ من عجز الجماعات المحلية عن أن تساعد وتتنوب عن المصالح الفرنسية في مهام التجهيز واستثمار البوادي. ولمعالجة هذا الوضع، نادى مصلحة الجماعات القروية بتوسيع حذر لصلاحيات هذه المجالس وتعميمها، واعترفت بالمناسبة بالعراقيل الموضوعة في وجه هذه المجالس من طرف القياد ووكلاء الادارة الفرنسية الذين يخشون تغيير الوضع القائم. ولكنها لم تكن ترى الحل إلا في توسيع الصلاحيات الاقتصادية والاجتماعية للمجالس المحلية، مع الزيادة في الوسائل المالية الموضوعة تحت تصرفها.

وقد كان مارتيل أكثر تبصرا، حيث أقر بالجوانب السياسية للمشكل قائلا:

"ما من شك في أن هناك نية سياسية وراء الاصلاح. فبعد الخيبة من جانب القصر واتجاه الجمود الكامن للمدن، تبين أنه من اللازم والمستعجل البحث عن صيغة سياسة جديدة قادرة على احباط الانتقادات الموجهة اليها سواء من الخارج أو من الداخل".

ويرى المؤلف أن هدف الاصلاح هو تقويم سياسة بديلة عن سياسة القياد

الكبار، مع الاستمرار في نفس الوقت في الاعتماد على الجماهير القروية لمحاربة المدن التابعة للوطنيين، وبصفة كمالية، اقناع الوطنيين ومنظمة الامم المتحدة بعزم الحماية على ديمقراطية المؤسسات المغربية انطلاقا من القاعدة.

وقبل ذلك ببضع سنوات، كانت تجربة أخرى، هي تجربة "قطاعات تطوير الفلاحين" قد اختارت استعمال الجماعة القروية كقاعدة لعملية "تحديث شمولي" للبوادي. وهذه العملية، التي كانت تريد أن تكون أيضا تجربة لتصفية المظاهر القبلية، استهدفت تغيير الناس عن طريق المدرسة والعبادة وادخال الآلات والمشاركة في التسيير. وقد حققت نتائج هامة على الصعيد التقني والاجتماعي، ولكنها أثارت عداوة المعمرين وقلق الوطنيين الذين اعتبروها محاولة للدمج والاحتواء. وقد كان توسيع التجربة يفترض غياب القائد والمعمر، ويقود الى ارجاع سلطة التقرير الاقتصادية والسياسية الى الفلاح المغربي المتحول. فالغي أصحاب التجربة بعد سنوات قليلة واندمجوا في مجموعة من هيئات مساعدة القرويين التي لا تهدد وجود النظام.

لقد حاولت الحماية اذن، خلال الخمس سنوات الاخيرة من وجودها، أن تشكل فئات جديدة من النخب المحلية التي كانت تفكر في اشراكها مسؤليات السلطة، تبعا لصورة مستوحاة من القرن التاسع عشر الفرنسي ومن تجربة الجماعات الجزائرية المختلطة. وكانت الادارة تملك ما يكفي من التبصر والواقعية لتدرك أن الوسطاء التي أوجدتهم لاختضاع البوادي سياسيا لا يمكنهم أن يلعبوا هذا الدور الى الابد. فأخذت تبحث، مع مراعاة جانب القياد، عن وسطاء من نوع آخر للموافقة على سياسة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تبررها ضرورة تسكين الفلاحين الذين بدأوا ينهمرون على المدن. وكانت ترغب في توسيع فئة الاعيان وتقبل اثاره حماسهم باعطائهم شيئا من الفوائد الاقتصادية، مثل البذور المختارة أو القروض لشراء الآلات، آملة أن تكون كلفة هذه التشجيعات على المدى المتوسط أقل من المنافع التي تتركها للقياد وتوابعهم، وأن يكون لها مفعول مضاعف على تطوير البوادي. كما كانت الادارة تنتقد بشدة العواقب السياسية لتجاوزات النظام القديم والطابع العتيق للسلوك الاقتصادي عند ممثلي هذا النظام.

لقد كان يمكن لمحاولة تجديد النخب المحلية هاته، أن تخلق طبقة من "المعمرين المغاربة"، لو أنها بدأت قبل ذلك الحين أو استمرت لمدة أطول. على أننا نجد من بين الشيوخ ومنتهي الجماعات بعد الاستقلال قسما لا يستهان به من الاعضاء القدامى في الجماعات الادارية التي وضعتها الحماية، مما يدل على أن هذه المجالس قد لعبت دورا في تجديد واستمرارية النخب المحلية.

وعلى الرغم من نواقص نظام النخب المحلية في عهد الحماية - ونواقص الاعضاء المنتمين اليه - فقد كان بالامكان أن يندمج، على الأقل في مرحلة أولى، ضمن هياكل المغرب المستقل. لكن ادارة الحماية ارتكبت خطأ استتمال هذه النخب في نزاعها مع الملك، عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٣. وهذه التعبئة الشاملة تقريبا للقياد وتوابعهم في اتجاه معارضة مد الوطنيين في المدن ليست مجرد نتيجة لتحريكهم بذلك من طرف الحماية، لان هذا التحريك سيظهر طابعه العابر فيما بعد، بل يمكن أن نعتبر أن الاعيان القرويين المغاربة كانوا في معظمهم يشعرون بالخطر الكامن الذي تمثله الحركة الوطنية على النظام الذي مكنتهم من تحويل نفوذهم الى ثروة عقارية. فلحماية هذه الثروة، كان الاعيان بحاجة الى البيروقراطية الفرنسية التي تتحرك باسم السلطان وتهدها الحركة الوطنية مثلما تهددهم. أما هذه الحركة الوطنية، فقد كان عليها أن تسعى الى تبديل مواقفها بالتحالف في البوادي مع المتضررين من تشكيل شبكة الاعيان. وبالفعل، فان انهيار ادارة الحماية ونظامها السياسي لم يحدث الا عندما وجدت الحركة الوطنية هذا الدعم في الوسط القروي، بفضل جيش التحرير.

لقد وضع الطعن في الحماية الاعيان المحليين في موضع حرج وخطر، فأصبحوا في المرحلة الانتقالية الوسطاء الذين يجب اسقاطهم للاسراع في تقهقر الادارة الفرنسية. ولم تكن عند القياد، رجال الماضي، حساسية سياسية تسمح لهم بفهم الاحداث أبعد من حدود دائرة نفوذهم. فعند ما دفعت بهم الحماية، تحت اشراف باشا مراكش والشريف الكتاني، الى مغامرة خلع محمد الخامس، لم تستقل منهم الا كمشة ضئيلة. لكن اخلاصهم للسلطات الفرنسية لا يفسر كل شيء، فموقفهم ناتج عن التضامن المصلحي وعن مزيج معقد من الحقد على العلويين والعداء للبورجوازيين العصريين في المدن والذين يرون في حزب الاستقلال رمزا لهم. وهكذا، فانهم كانوا بحاجة الى تحالفات جديدة للخروج من عزلتهم على اثر الاستقلال، ولولا تعاملهم مع القادة الجدد لسرعان ما تعرض هؤلاء القادة للمشاكل مع العالم القروي.

أما الغموض الذي تم فيه نقل السلط، فقد عزز تحكيم الملك وسمح في النهاية بقلب التحالفات. فقد انحل ارتباط الملكية والبورجوازية الحضرية، الذي سمح بزعة الحماية. انحل ساعة نجاحه دون أن تدرك الاطراف المشاركة نتائج هذا الحدث. لقد كان من الممكن نظريا تصور حل بديل يتمثل في تحالف البورجوازيين المحافظين داخل الحركة الوطنية مع الاعيان القرويين. لكن ذكريات الحماية واختلاف التكوين الثقافي منع من التفكير على المدى المباشر في مثل هذا

المشروع الذي سنجد فيه بعد مرسوما بصعوبات كثيرة. كما كانت هناك فرضية أخرى وهي ارتباط الجناح الجذري داخل الحركة الوطنية مع بعض العناصر القروية غير المنظمة وذات المصلحة في التخلص من نير الاعيان المحليين. وفي هذه الحالة كانت سيطرة يسار الحركة الوطنية على البيروقراطية سترسم سياسة من الاصلاحات الرامية الى تحطيم سلطة الاعيان على العالم القروي. والواقع أن الفترة التي تلت رجوع الملك قد شهدت ظهور سياسة أخرى، بعد بعض التردد.

ففي تقرير بتاريخ ١٥ يوليوز ١٩٥٦، بين المدير العام للداخلية الذي أشرف على نقل سلطات ادارته الى السلطات المغربية، تردد وتطور العلاقات ما بين القصر والحركة الوطنية والاقامة العامة في تلك الفترة الحرجة. وكانت احدى النقاط الحساسة في تلك العلاقات هي بالضبط العالم القروي التي شعرت ادارة الحماية بأنه يفلت منها تحت ضربات جيش التحرير:

"ان المخزن القديم لم يعد موجودا، والحكومة الجديدة ليست موجودة بعد، والقصر هو القوة الوحيدة التي يمكن أن تستند عليها الحماية، والحالة ان الحماية تحتاج الى سند. انها دائما كانت بحاجة اليه، وكانت دائما تعتمد على الهيكل الاداري المخزني اكثر مما كان يظهر ولا سيما في مجال الامن".

وهكذا وبهاجس من الامن، حاولت الادارة الفرنسية أن تحصل من الملك على تثبيت القياد، باستثناء ثلاثين اسما معروفين بشبهتهم وتأيدهم للسلطان ابن عرفة. وبعد مفاوضات وأخذ ورد، رفض الملك في النهاية أن يزكي بسلطته الادارة المحلية القديمة (*)، مصرا لمخاطبيه الفرنسيين:

"ولماذا سيكون علي أن أزكي هؤلاء المغاربة الذين ادوا الى سقوطي؟ وحتى ولو قبلت بذلك فلن أستطيع، فالملكية المغربية اليوم ملكية دستورية... انها قضية الحكومة".

وسيكون من الصعب أن نعرف ما اذا كان محمد الخامس قد تصرف بهذا الشكل عن قصد أو نظرا لعجزه عن اتخاذ قرار معين. ومهما يكن، فان رفضه تركية الاعيان المحليين قد أدى بسرعة، كما سنرى فيما بعد، الى انهيار ادارة الحماية،

(*) واذا كان محمد الخامس قد رفض تركية القياد القدامى، فانه وافق في نفس الوقت على استقبال وفد من المعمرين الفرنسيين بقيادة س. أوكوتوري، رئيس الغرفة الفلاحية بمكناس وأحد المسؤولين الرئيسيين على نفية عام ١٩٥٣.

وقاد الحماية الى جملة من التنازلات التي أتمت تحقيق الاستقلال الشكلي. وقد كان الحصول على تلك التنازلات سيكون أصعب، لو لم يكن الطرف الفرنسي قلقاً على أمن مواطنيه بالمغرب.

كما أن الاحتواء الفوري للاعيان المحليين كان سيؤدى، لو حصل، الى مواجهة صعوبات مع الجناح اليسارى داخل الحركة الوطنية الذى كان يعلن عداؤه لمؤسسة القيادة. ومن هنا، فإن القصر قد تردد طويلاً قبل أن يتخذ في النهاية موقفاً باتفاق الصدف، فالظاهر أنه شجع في البداية محاولات احتواء القيادة القدامى دون أن يظهر أمام أعين الوطنيين بمظهر المتواطىء. والحدث الأكثر دلالة في هذا الصدد، كان هو قيام جمهور الشعب، يوم ١٩ نونبر ١٩٥٥، أمام القصر باعدام ثلاثة من أنصار ابن عرفة كانوا قد جاؤوا يقدمون الطاعة لمحمد الخامس لدى عودته من فرنسا. وقد كان القصر قد أعطى شفويًا موافقته على نقلهم، وسينشر فيما بعد بلاغاً يوضح فيه أنه لم يوافق أبداً على استقبال القيادة القدامى. وما أن انتشر الخبر في جميع أرجاء البلاد، حتى تحطمت سلطة القيادة وتوابعهم من شيوخ ومقدمين في بضعة أيام.

كما أن رفض الملك تركية طاعة المخزنين والكوم الذين يسندون عمل الإدارة الفرنسية، وعددهم عشرون ألف، قد أسرع أيضاً بانهيار الإدارة المحلية. وستقود استحالة استعمال هذه الوحدات والانسحابات الكثيرة الى اتخاذ الحماية قرار اسناد مراقبتهم الى السلطات المغربية في أسرع وقت ممكن.

وان رفض القصر التعاون مع الحماية من أجل الحفاظ على الهياكل الاجتماعية الموجودة قد ترك له حرية التصرف الخاص في مرحلة إعادة بناء السلطات العمومية، دون أن يتهم بالتواطؤ مع السلطة الاستعمارية القديمة. فقد شعرت الملكية بأن عليها أن تأخذ بسرعة بعض الضمانات، لان إدارة الحماية، بعد التردد الذى حصل في البداية، ضاعفت وثيرة تحويل الإدارات المركزية التي سقطت بشكل طبيعي بين أيدي بورجوازي الحركة الوطنية المتشبعين بالتربية العصرية في المدارس الفرنسية. فإذا ما انتظر القصر طويلاً، فسيجد نفسه معزولاً ومجرداً من وسائل العمل. وهكذا فإنه عند ما أذعن للامر الواقع، ترك حزب الاستقلال يحتل المواقع الإدارية التي أخلتها بيروقراطية الحماية ويسيطر بذلك على بلاد المخزن القديمة المكونة من المدن ومن السهول الغنية، نصب رجالاً ووضع سياسة ستسمح له بأخذ ما لم يرد أخذه مباشرة من أيدي المستعمر. ومن الأمور البالغة الدلالة في هذا الصدد أن يقع اختيار الملك على القائد البربري القديم الحسن اليوسي الذى تربطه به علاقات طويلة لينصبه على رأس وزارة

الداخلية. ومنذ ذلك الوقت، اتهم الجنرال ميريك الملك بأنه يريد أن يتبنى لحسابه الخاص السياسة البربرية للحماية، "بتحجيد الجبل ثم استعماله لأغراض سياسية... وبذلك سيكون القائد الحسن اليوسي هو كلاً من الملك".

لكن إذا كان محمد الخامس يريد التحكم في تعيين القيادة والاحتفاظ بصلاحياته، بنية الدفع نحو إعادة تكوين شبكة الاعيان، فقد كان عليه أن ينتظر بعض الوقت قبل أن يحقق أهدافه تلك. وقد تم احتلال المناصب الاولى بشكل فوقى، حيث عين عمال أقاليم خلفاً لروءساء النواحي واستمراراً لهم، كما عين قيادات وباشوات جدد خلفاً لروءساء المناطق والدوائر في عهد الحماية. وهكذا سيتم التخلي عن البنية الادارية القديمة التي كانت تسند المسؤولية للاعيان المحليين غير المأجورين رسمياً. أما رجال الادارة الجدد فهم موظفون حلوا محل المراقبين الفرنسيين فيما يخص السلطات القانونية، مضيفين اليها سلطة القيادة القدامى.

وعلى المستوى المحلي، تأكدت غلبة المناضلين السياسيين منذ البداية. فقد تم وضع الادارة الجديدة في ظروف السرعة، وأمدتها حزب الاستقلال وجيش التحرير بأغلبية عناصرها. لكن القيادة الجدد لم يكونوا مهيين للقيام بمهامهم، ما عدا بعض الاستثناءات النادرة، فجلهم من المدن وذوو ثقافة حديثة عامة أو تقليدية بالمرّة واشتغلوا في مهنة ليس لها نفوذ كبير على الفلاحين مثل التجارة الصغيرة أو الصناعة التقليدية أو اصلاح الدرجات، وطبعاً لم يكونوا يملكون روح السلطة المطلوبة تجاه المروءسين.

وهكذا حلوا غير مرتاحين وسط رموز السلطة التي كانت عند المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية: سيارة جيب، المكتب، الراديو، القوات المساعدة، خزانة الاسرار والصندوق الاسود. وكانوا في الغالب يحافظون على لباسهم التقليدى ويسعون للاستناد الى لجان أو خلايا تضم البورجوازية الصغيرة المكونة من التجار أو من السماسرة الذين نجدهم في المجتمعات القروية. ولقوا سندهم الاقوى في التنظيم الحزبي وشعاراته ومفاهيمه. وبما أنهم كانوا محرومين من الشبكة الادارية القديمة المكونة من الشيوخ والمقدمين، فإنهم عطلوا بسرعة على ايجاد زبائن لتعويض ذلك النقص، معتمدين في ذلك على الاستخدام السياسي للحظوة والمنافع التي يجنونها من الادارة. لكن هذا التصرف بأخطائه، كان يجلب عليهم الاعداء أكثر من الانصار المخلصين، فاتهموا بالعجز وبالعقلية الحزبية الضيقة وأحياناً بالاختلاس. وبعد بضعة أشهر من عدم التفاهم المتبادل، فسدت العلاقات ما بين المواطنين والقيادة الجدد، الذين خاب أمل البعض منهم

فبدأوا يفكرون في الاستقالة أو انكمشوا على أنفسهم . وفي بعض الجهات ، كف الفلاحون عن طرح مشاكلهم ونزاعاتهم أمام السلطة الادارية المحلية ، هذا مع العلم أن القياد سرعان ما جردوا من سلطتهم القضائية وفقدوا بذلك عنصرا من عناصر النفوذ ووسيلة أساسية للضغط على السكان .

لكن خطورة الوضع كان يحجبها حماس الاستقلال ، ففي مدن وقرى بلاد المخزن القديمة ، كانت خلايا حزب الاستقلال تضمن علاقة كافية ما بين السلطات والسكان . كما أن الحياة السياسية الجديدة على الصعيد الوطني ، والمشاكل الدولية (فالاستقلال لم يتحقق بشكل كامل) شغلت النخب السياسية التي لم تكن ترى اما عن جهل أو عن رغبة في معالجة ما هو مستعجل ، مشاكل العالم القروي والتي لا تكتشفها الا عند وقوع أزمة من الازمات . على أن محمد الخامس كان أكثر انتباها لردود فعل القرويين من قيادات الاحزاب ، اذ كان يستقبل البعض منهم ويستمع الى شكاياتهم ويجعلهم يذهبون بانطباع أنه يفهم مشاكلهم ، الى درجة الموافقة على عملهم عندما يتظاهرون بالسخط على مبادرات الرباط .

لقد كان الملك يبدو للقرويين وكأنه سجين بورجوازية جديدة تتجاهلهم وتحقرهم ، فالشبان المتخرجون القادمون من المدن قد ورثوا الوظائف الادارية والادوار السياسية عن الحماية دون أن تكون لديهم معرفة اجتماعية بالبلاد ، فالاستقلال عندهم يقاس بمقياس صعودهم الاجتماعي والفوائد التي يجنونها منه . وكل من لا يشاطرهم ارتياحهم أو آمالهم يشته في ميوله للنظام الاستعماري . وقد كانت سيطرتهم على الادارة تعتمد بعد الاستقلال على تأطير فرنسي قوى ، وكانت الالة الادارية توهم بالفعالية وهي تواصل تنفيذ البرامج التي وضعتها الحماية . لقد استولت البورجوازية المغربية بالدار البيضاء على الاقتصاد بسرعة أقل من تلك التي استولت بها بورجوازية الرباط على الادارة . لكن صعودها نحو المسؤوليات لا يقل وضوحا وان كان عليها أن تراعي الدوايب المعقدة لقطاع تملك فيه التجارة الخارجية - وهي بين أيدي الفرنسيين - نصيبا وافرا . ولم يكن القرويون يرون في نجاح هذه البورجوازية الجديدة أي حل لمشاكلهم ، فنشأ سوء تفاهم أساسي ، ذلك أن البوادي كانت ترغب في الحصول على المدارس والمستشفيات والطرق ، مقابل مشاركتها الحاسمة في الكفاح من أجل الاستقلال . ولكنها بدل أن ترى هذه الفوائد التي كانت تنتظرها ، لاحظت تردى الجهاز الاداري القائم وبروز مقيدات حقوقية وضريبية جديدة يطبقها موظفون يجهلون الاعراف التي تسوى هذه الشؤون منذ عهود بعيدة . كما أن الموارد التقليدية التي كان الريف والمغرب الشرقي يجنيانها من الهجرة الى الجزائر قد نضبت ،

والجيوش الفرنسية والاسبانية توقفت عن تجنيد المغاربة . ولم يكن القرويون يدركون دائما أسباب الاحداث الاجتماعية التي كانوا ضحيتها ، وعندما يأتون ليعبروا عن شكاياتهم أمام الادارة ، لا يلقون أي تفهم ، فيزداد سخطهم . وللعوامل النفسية هنا أهميتها . فعندما يأتي أحد الاعيان القرويين ، مدفوعا من أقرانه ، ليقدم طلبا لمكتب اقليمي أو في الرباط ، يجد نفسه حائرا ومضطربا أكثر من الماضي . فالموظف المغربي الذي يستقبله غالبا ما يكون شابا يتكلم الفرنسية ويتحرك بسهولة وسط رموز السلطة ، وسرعان ما يشعر مخاطبه القروي بعدم الارتياح ويعي اختلاف جلبابه وعربيته الدارجة ولهجته الخشنة عن ربطة عنق الموظف وأزرار قميصه التي تشهد بنعم الاستقلال عليه . ويقال له أنه يجب الانتظار ، باسم التقدم والمخطط الاقتصادي والتصنيع ، والامتنال لتشريع يجهله . والغريب في الامر أن الادارة الجديدة بيروقراطية ومفرنسة أكثر من ادارة الحماية .

وقد بلغ السيل الزبى عندما بدأ قضاة منتدبون يطعنون ، باسم فصل السلط ، في الاحكام العرفية الخاصة بتهدة النزاعات . فشعروا بأن الادارة تحقرهم وتتنكر لهم ، بل واعتقدوا أحيانا أنها تستهدف وجودهم نفسه . ألا ترغب في جعلهم يرحلون عن هذه الجبال حيث تستحيل الزراعة وهذه السهول الجافة وهذه الواحات الاهلة ، ليلتحقوا بالحشد الطيع في مدن القصدير؟ في هذا القلق وعدم التفهم ، لن يجد القرويون استقبالا أنيسا الا عند الملك وبعض رجال السياسة الموالين له . فالملك ينتمي الى نفس العالم الذي ينتمون اليه ويلبس مثلهم ويريد التقدم ولكن بحذر ودون أن يغير من وضعية البوادي عن طريق تجارب حديثة متسعة قد تتطلب تأطيرا سياسيا ديكاتوريا .

فبدون أخذ هذه العوامل النفسية بعين الاعتبار ، لا يمكن فهم محاولات التمرد - باسم الملكية - التي هزت المناطق القروية والبربرية الساخطة على المخزن الجديد . فالاسواق ، التي كانت تشكل أكبر مراكز الدعاية ضد الحماية ، قد أفلتت من مراقبة رجال السلطة المتخوفين والمعزولين ، وباتت السلطة تحت رحمة الحوادث دون أن تكون هناك في البداية ارادة مبيتة في استغلال الوضع من جانب الاعيان القدماء الذين كانوا لا يزالون تحت تأثير الصدمة .

لكن كان من المحتوم أن يخطر ببال البعض أن يستفيد من تلك الوضعية لينسف قوة حزب الاستقلال . وقد كانت الفتنة التي أثارها عدى أوبيهي (*) عام

(*) "لقد كان تمرد عدى أوبيهي تظاهرة من النوع القطاعي ، استغلت

١٩٥٧ المؤشر الاول على ردود الفعل التي ستهز العالم القروي . لكن حاكم تافيلالت الذي عارض الحماية بقي وفيا لاسلوب حكم القياد التقليديين ، رافضا تطبيق تعليمات وزارة الداخلية التي كانت تريد أن تفرض عليه قيادا جدد تلقوا دراستهم بثنائية أزرو . وقد اتهمهم عدى أوبيهي بأنهم غرباء عن المنطقة وموالون لحزب الاستقلال . وكان يعتبر نفسه مندوبا للملك في اقليمه ومن ثم مؤهلا لان يختار وحده القياد الذي يريد . وقد رفض محمد الخامس أن يدينه صراحة ، وفي شهر يونيه ١٩٥٦ أوصى عامل الاقليم ووزير الداخلية بالتوصل الى حل ، لكن مع الحفاظ على المبدأ القاضي بحق الرباط في مراقبة التعيينات المقترحة من طرف الاقاليم . ولما لم يتم التوصل الى حل وسط ، انفجر الخلاف . وقد ظهرت خلافات مماثلة في كل من الريف والاطلس المتوسط غير ما مرة . ولم تستطع الحكومة تصفيتا الا باللجوء الى الدعم المعنوي للملك والى مساعدة القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرفها .

ومنذ ظهور العلامات الاولى للنزاع ، كان المذهب الذي اتبعته حكومة البكاى هو تعيين قياد أكفاء ، مخلصين للعرش ومتوفرين على روح السلطة والقيادة في المناطق الحساسة . وبهذا تم التخلي عن التعايش ما بين اطر الحركة الوطنية والادارة المحلية ، الذي كان هو المذهب شبه الرسمي في الفترات الاولى التي عقت الاستقلال .

ومنذ صيف ١٩٥٧ ، انمى المناضلون تدريجيا أو أبعدوا لفائدة مترجمي ووسطاء الادارة القديمة ، ولفائدة المعلمين والعسكريين القداماء الذين يستجيبون أكثر للمعايير الجديدة . وبما أنهم كانوا أحيانا في حاجة الى نسي ماضيهم ، فان تزكية الملك السياسية لهم قد زادت في ولائهم له .

لقد كرس النزاعات التي تلت الاستقلال فشل محاولة تكوين ادارة سياسية في خدمة حزب سياسي . كما أنها تبين نهاية سلطة الاعيان التقليديين ، وانحلال شبكة التسيير الاداري الموروثة عن الحماية . ومع المدة بدأت التحولات في تنظيم الادارة المحلية تعطي نتائجها .

ان أعيان الحماية قد فقدوا اذن دورهم السياسي خلال الفترة الانتقالية ووضع بعضهم تحت الإقامة المحروسة أو هربوا الى الخارج . لكن الاغلبية الكبرى من قياد وباشوات الحماية (وعدددهم ٤٠٠) اکتفوا بالبقاء في أراضيهم والعيش

كوسيلة ضغط على حزب الاستقلال . أما الخلاف بشأن تعيين القياد ، فلم يكن الا مبررا لاندلاع مواجهة حتمية بين تصورين متعارضين للسلطة .

فيها بهناء ، مثلما فعل توابعهم من شيوخ ومقدمين . وقد أساء ممثلوا حزب الاستقلال أو جيش التحرير الى بعض القياد القداماء في البداية ، لكن تلك الفترة لم تدم طويلا ، لانهم استطاعوا بسرعة جلب دعم ذوبهم في الادارة الجديدة . فقد كان الاعيان قد نجحوا ، بفضل علاقاتهم مع الادارة الفرنسية ، في ادخال ابنائهم الى مدارس الحماية ، وهؤلاء الابناء كانوا يتعرضون أحيانا الى المشاكل مع الشرطة الفرنسية بسبب نشاطاتهم الوطنية ، وكان آباءهم يتدخلون لتجنبيهم عقوبات قاسية . وعلى اثر الاستقلال ، وجد هؤلاء الابناء أنفسهم مندمجين في الادارة أو في الجيش وتمكنوا بدورهم من التدخل للحد من التصفية التي كان سيتعرض لها آباءهم .

وكان هؤلاء يقيمون فوق أراضيهم ، وقد عمل بعضهم على استثمارها بالطرق العصرية . وبفضل سلطتهم الاقتصادية ، تمكنوا من كسب نفوذ جديد لا يدين كثيرا لوظائفهم السابقة . كما أن مشاكل رجال الادارة المغاربة الجدد ، دفعت السكان الى الالتفات نحوهم وطلب تحكيمهم في النزاعات الخاصة . ان تنحيتهم من السلطة المحلية اذن لم تلحق الضرر بوضعهم الاقتصادي ، بل انها سمحت لهم بكسب جزء من النفوذ الذي أقلت من رجال الادارة الجدد . وبفضل ابنائهم وتحالفاتهم العائلية ، حافظوا على علاقات مقربة من السلطة ، وحتى داخل القصر أحيانا . ومكنتهم هذه الشبكات غير الرسمية من التعريف برأيهم حول تطور مجرى الاشياء ، وهم يتابعون عن كثب ما يجرى في الرباط .

وعندما ستحاول السلطة المركزية من جديد توسيع القاعدة الاجتماعية لادارتها ، ستعمل بالطبع على ادماجهم في الحقل السياسي . ولكن ، مثلما كان الامر عند الانتقال من السبيبة الى الحماية ، فان أبناء وأقارب القياد أو الشيوخ القداماء هم الذين سيشاركون في نظام النخب السياسية الجديدة ، اما كرجال ادارة أو كمنتخبين .

